الأمم المتحدة

E/2013/72

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: المناقشة المواضيعية

مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتباره هيئة رئيسية لاستعراض السياسات، وإجراء الحوار بشأن السياسات، وتقديم التوصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأمين العام

موجز

يرمي هذا التقرير إلى أن يكون أساسا للمناقشات بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويحدد التقرير، الذي يستند إلى الخبرة المتراكمة للمجلس، المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجلس في هذا الصدد. وهو يعرض القضايا الإنمائية الجوهرية التي نشأت خلال استعراض المجلس لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. ويندرج هذا التحليل في سياق الشواغل العالمية الكبيرة بشأن التحديات الإنمائية القائمة والجديدة والناشئة، وعلاقتها بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويتحدد السياق أيضا بالمناقشات الجارية حاليا في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

* E/2013/100.

070613 070613 13-33041 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تشكيل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٣

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها ٣

بـاء – نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتطور أهداف التنمية المستدامة ٥

جيم – ملامح الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٦

ثالثا – تحديد أولويات التنمية: مساهمة المجلس ٧

رابعا – الإطار المؤسسي لتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ١٤

ألف – التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن ١٤

بـاء – الرصد والمساءلة ١٧

جيم – التنسيق والاتساق ١٩

دال – الطوارئ والأزمات الإنسانية ٢١

خامسا – إشراك الشركاء ٢٢

سادسا – استنتاجات ٢٤

أولا – مقدمة

١ – وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٣/٢٠١٢، فإن موضوع المناقشة المواضيعية للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣ هو: ”مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتباره هيئة رئيسية لاستعراض السياسات، وإجراء الحوار بشأن السياسات، وتقديم التوصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية “.

٢ – وستجري المناقشة المواضيعية على خلفية عدد من العمليات ذات الصلة في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهي: الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمشاورات بشأن الصيغة والجوانب التنظيمية للمنتدى السياسي والمناقشات الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة، إلى جانب مختلف مسارات عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن إعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ – وهي تجري أيضا في الوقت الذي يشارك فيه المجلس ذاته في الجهود الرامية إلى إعادة تعريف دوره من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات الإنمائية العالمية المتزايدة التعقيد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصميم المجتمع الدولي على تأمين رفاه أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء هو محور القضايا التي ينبغي معالجتها.

٤ – ومن المتوقع أن تسفر المناقشة المواضيعية عما يلي:

(أ) تقديم مساهمة جوهرية في صياغة الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تحديد قدرات المجلس، بناء على خبراته المتراكمة، على رصد واستعراض تنفيذ الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وتنسيق أعمال هيئاته الفرعية والإشراف عليها؛

(ج) مناقشة النُهُج الممكنة التي ينبغي أن يتبعها المجلس في دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ثانيا – تشكيل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها

٥ – قُبلت الأهداف الإنمائية للألفية منذ بدء العمل بها في عام ٢٠٠٠ بوصفها مجموعة واضحة من الأهداف والغايات والمؤشرات التي يمكن رصدها، والتي يمكن لواضعي السياسات أن ينظموا في إطارها كفاحهم ضد الفقر والتحديات الإنمائية الأخرى. وقد

ساعدت تلك الأهداف على تحسين الدعوة وتنفيذ السياسات والرصد والمساءلة. وأتاحت أيضا فرصة للحكومات لتنظيم المتابعة والتنفيذ على نحو أفضل، ولبناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وهكذا، كان للأهداف دور فعال في تعزيز العمل الذي يمكن في كثير من الأحيان مقارنته فيما بين البلدان ويسهل نسبيا رصده على الصعيد العالمي. وقد عزز الرصد والمساءلة على الصعيد العالمي التنسيق والتعاون الإنمائي، ووفرا إطارا هاما لاستعراض الالتزامات العالمية.

٦ - وبالرغم من هذه النجاحات، كان البعض ينظر أيضا إلى الأهداف بوصفها نهجا مفككا يفتقر إلى الترابط المنهجي، مما يجعلها غير كافية للتصدي للتحديات الإنمائية الأكثر تعقيدا وغيرها من التحديات الناشئة. وعلاوة على ذلك، ينظر بعض الدول إلى الأهداف على أنها متحيزة لصالح الشواغل المحددة لفئات معينة من البلدان، وغير قادرة على الاستيعاب الوافي لكامل نطاق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧ - ومن حيث الاستعراض والرصد والمساءلة، اعتُبر الإطار غير دقيق، وقائما على أهداف انتقائية. فمن الانتقادات الرئيسية على سبيل المثال عدم التحديد الجلِيِّ للغايات التي تتعلق بالهدف ٨ بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي الحالات التي تكون فيها الأهداف والمؤشرات أكثر دقة، فإن الانتقادات تتصل بعدم مرونتها، ونهج ''القالب الواحد لجميع الحالات''، وعدم القدرة على تصنيفها حسب مستوى التنمية في البلدان.

٨ - وهناك رأي آخر كثيرا ما يُستشهد به فيما يتعلق بفائدة الأهداف الإنمائية للألفية كإطار إنمائي، وهو أنها حولت الانتباه عن نهج أكثر شمولية في التنمية. فعلى سبيل المثال، ركز الهدف ٨ بدرجة أكبر على الثغرات في الموارد المالية وتدفقات المعونة، وبدرجة أقل على بناء المؤسسات والتحول الهيكلي، وهما أيضا أداتان أساسيتان لتعزيز التعاون في ميدان التنمية على أساس مبدأي الشراكة والاستدامة الحقيقيتين.

٩ - وهناك إجماع على أن الأهداف كان لها تأثير كبير في حياة بلايين الناس، وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لوضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، يرى الكثيرون أيضا عدم إمكانية تحقيق هذا الغرض إلا في إطار نهج أوسع نطاقا، يستوعب مفهوم التنمية المستدامة، ويمكن تطبيقه على نطاق أكثر عالمية، ويشكل أساسا أقوى لشراكة عالمية شاملة على النحو الذي أُتفِق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

باء – نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتطور أهداف التنمية المستدامة

١٠ – إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على وضع أهداف التنمية المستدامة يؤكدان الآراء القائلة بأن الأهداف والغايات والمؤشرات الدولية يمكنها تحفيز الإرادة السياسية والعمل من أجل التوصل إلى مجموعة أساسية من الأولويات الإنمائية. وتعد الأهداف بمثابة مبدأ تنضم حوله شتى الجهات الفاعلة للعمل على مكافحة الفقر. وقد حظيت بالنجاح والقبول بسبب بساطتها وإيجازها.

١١ – ومع ذلك فسيتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحولا بعيد المدى للاقتصادات والمجتمعات، بما في ذلك إدخال تغييرات أساسية في الاستراتيجيات الإنمائية وأنماط الإنتاج والاستهلاك. ويمكن أيضا أن يسهم في هذا التحول التوصل إلى اقتصاد أخضر يشمل الجميع، في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

١٢ – وقد جددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الالتزام ”بتحقيق التنمية المستدامة وبكفالة تهيئة مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح لأجيال الحالية والمقبلة“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨). ويجب السعي لبلوغ هذه الأهداف ضمن إطار متكامل ومتسق.

١٣ – وبالتالي، فإن صياغة أهداف التنمية المستدامة سيُبنى بالضرورة على الأهداف الإنمائية للألفية وسيكون أوسع نطاقا منها. و يحتفظ نهج الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على الأبعاد الاجتماعية – القضاء على الفقر وتعزيز الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – بأهميته، ويحتل بالفعل مكانا بارزا في قائمة القضايا ذات الأولوية التي ذكرتها الدول الأعضاء ضمن المدخلات الأولية التي أحالها الأمين العام إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/67/634). بيد أنه إلى جانب ضرورة إيصال البشرية جمعاء إلى عتبة أدنى من الرفاه أو التنمية، يجب أيضا أن تدمِج أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر توازنا الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٤ – وثمة اتفاق متزايد على ضرورة وضع مجموعة واحدة ومتوازنة وشاملة من الأهداف في صميم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكما ورد في الوثيقة الختامية، ينبغي أن تكون عملية وضع أهداف التنمية المستدامة منسقة ومتماسكة مع عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم – ملامح الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

١٥ – هناك مبادئ واضحة بدأت تبرز في إطار الأعمال التحضيرية التي أطلقها الأمين العام لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويرى الكثيرون أن هذه المبادئ يمكن اعتبارها عناصر تتمحور حولها المناقشات والنتائج المستقبلية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الاستفادة من جوانب القوة في الأهداف الإنمائية للألفية، مع معالجة أوجه القصور فيها؛

(ب) الأخذ بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي من شأنها أن تتبلور في أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تحقيق ترابط أفضل بين الأهداف، وتوفير نهج أكثر شمولية وعالمية في التنمية والتعاون الإنمائي؛

(د) مراعاة المرونة في تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات، بحيث يمكن للبلدان تعديلها لتلائم أوضاعها الخاصة؛

(هـ) تحسين نظام الاستعراض والرصد والمساءلة؛

(و) الحرص على أن تعكس الأهداف اتفاقا عالميا يعترف بتحديات التنمية المعاصرة والمستقبلية بكل ما تنطوي عليه من تعقيدات، وعلى تقديم خيارات واقعية ولكنها طموحة للتصدي لتلك التحديات، ضمن شراكة عالمية من أجل التنمية؛

(ز) الحرص على تحديد وسائل التنفيذ تحديدا واضحا، استنادا إلى مبادئ المسؤوليات المشتركة رغم كونها متباينة؛

(ح) معالجة مسألة توسيع نطاق خطة التنمية لمواجهة التحديات الإنمائية الأخرى، بما في ذلك منع النزاعات وتعزيز سيادة القانون.

١٦ – وينص تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون ”تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع“، على أن ”سير الأمور على النحو المعتاد“ لا يمكن أن يكون خيارا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بل إن هناك حاجة إلى تغيير جذري. وعليه، يوصي ذلك التقرير بما يلي: رؤية للمستقبل ترتكز على القيم الأساسية وهي حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة؛ وصيغة لخطة التنمية تستند إلى أهداف وغايات نهائية ملموسة؛ ودرجة عالية من اتساق السياسات على الصعد العالمي

والإقليمي والوطني ودون الوطني؛ ووضع خطة تعتبر عالمية حقا وتنطوي على مسؤوليات مشتركة لجميع البلدان.

١٧ - ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم إسهاما كبيرا في هذا الحوار التاريخي وفي متابعة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعد التحديات المترابطة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في صميم ولاية المجلس. ويمكن للمجلس حين يركز على قضية بعينها الاستفادة من خبرات وتجارب منظومة الأمم المتحدة لتحليل القضايا الإنمائية الرئيسية على نحو أفضل انطلاقا من منظور أعم يشمل عدة قطاعات. ومن المزايا الثابتة في هذا المجال ما يتيحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعزز من قدرات على تمتين التعاون مع أصحاب مصلحة متعددين خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتشجيع على تبادل المعارف والبرمجة المشتركة من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا - تحديد أولويات التنمية: مساهمة المجلس

١٨ - منذ منتصف التسعينات، ما زال المجلس يشجع المتابعة المتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، عن طريق المناداة باتباع نهج كلي في معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين أهدافها وغاياتها المختلفة. وقد حدد المجلس أهدافا للتنمية العالمية، بدءا بمواضيع اختارتها الدول الأعضاء لكي تتناولها الاستعراضات الوزارية السنوية، ثم زيادة تحديد الأولويات في إطار كل موضوع على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ويتوَّج كل ذلك بإعلان وزاري يصدر عن الاستعراض الوزاري السنوي. واستخدمت الاستعراضات لتقييم التقدم المحرز وتحديد ثغرات التنفيذ وإجراءات المتابعة ذات الأولوية الموصى بها.

١٩ - وتمكن المجلس بفضل النطاق الشامل والمتعدد الأبعاد لمواضيعه من إبراز أوجه الترابط بين الأهداف المتفق عليها والشواغل الإنمائية الأخرى ذات الصلة. ولما كان العديد من المسائل التي جرى تناولها غير مشمول على نحو صريح بهدف من الأهداف المتفق عليها، فقد قام المجلس بدور هام في تحديد وسد الفجوات الجوهرية في التحليل والسياسات العامة. ويكفل هذا النهج السعي اعتماد أسلوب كلي في تحقيق التنمية يأخذ في الاعتبار الشواغل المعاصرة والناشئة، مثل العدالة والتنمية المستدامة. ولذا فإن المجلس لديه القدرة على متابعة الالتزامات الرئيسية في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠ - وتمثل المشاورات الإقليمية التي يجريها المجلس البعد الإقليمي للاستعراضات. وتُعقد الاجتماعات في الفترة المفضية إلى الجزء الرفيع المستوى للدورات الموضوعية للمجلس وتشارك فيها جميع البلدان في منطقة معينة، مع التركيز على الأولويات الخاصة بكل منطقة فيما يتعلق بالموضوع قيد الاستعراض. وقد أبرزت الاجتماعات الإقليمية التحديات الإقليمية الرئيسية وقدمت خيارات وتوصيات بشأن السياسات لمعالجة الفجوات الإنمائية، حيث يُسترشد بنتائجها في مناقشات المجلس الرفيعة المستوى بشأن السياسات.

٢١ - وكانت هناك تحديات في إدماج البعد الإقليمي في عملية الاستعراض. وسيساعد تحسين التنسيق بين برامج عمل المجلس واللجان الفنية والإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على إدماج البعد الإقليمي في الاستعراض بصورة أفضل (وتحدد مجالات تركيز مواضيع وبرامج عمل الاجتماعات الإقليمية حسب الأولويات الخاصة لكل منطقة). أما ''البعد المفقود'' في جدول الأعمال الحالي للأهداف الإنمائية للألفية، وهو التعاون الإقليمي، فيمكن أن يكتسب أهمية أكبر ضمن جهود التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بأن تضطلع اللجان والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية بأدوار هامة.

٢٢ - وعلى الصعيد الوطني، تتطوع الدول الأعضاء بتقديم عروض وطنية خلال الاستعراض. وتسلط هذه العروض الضوء على التقدم المحرز في كل بلد على حدة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتستند إلى تجارب كل بلد في تنفيذ استراتيجياته الإنمائية الوطنية. وتركز العروض بصورة أخص على النجاحات الرئيسية والتحديات والأولويات الأكثر إلحاحا التي تواجهها البلدان التي تقدم العروض، بهدف إيجاد حلول.

٢٣ - ومنذ الاستعراض الوزاري السنوي الأول، الذي جرى في عام ٢٠٠٧، تناولت الاستعراضات ستة مواضيع هي: القضاء على الفقر والجوع؛ والتنمية المستدامة؛ والصحة العامة العالمية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتعليم؛ والقدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق. وسيتناول المجلس في الاستعراض المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٣ موضوعا سابعا يعالج دور العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وقد أبرزت الإعلاناتُ الوزارية بشأن الاستعراضات والاجتماعاتُ التحضيرية الإقليمية والعروضُ الطوعية الوطنية وتناولت العديد من المواضيع والتحديات الرئيسية التي قدم فيها المجلس مساهمات. ويكتسي عدد العروض أهمية خاصة: فبحلول نهاية الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، ستكون قد مضت سبع سنوات من الاستعراضات، بتقديم ٥٩ عرضا

طوعيا وطنيا من ٥٢ بلدا مختلفا، حيث تم عرض ومناقشة أكثر من ٣٠٠ سياسة وطنية مختلفة. وكانت قرابة ثلاثة أرباع العروض المقدمة حتى الآن من البلدان النامية، وربعها من البلدان المتقدمة النمو.

٢٥ - وهناك العديد من الأولويات المتكررة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني المنبثقة من الاستعراضات، والتي يمكن أن تسهم في تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفقر والاستدامة

٢٦ - سيظل القضاء على الفقر يشكل أولوية إنمائية رئيسية للأمم المتحدة، وسيكون في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى جانب التنمية المستدامة. وقد أكدت المناقشات التي أجراها المجلس على الصعيد العالمي، مثل تلك التي أجريت أثناء الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٧، على ضرورة الأخذ بنهج متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر يراعي الاعتبارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والبيئة السياساتية السليمة على جميع المستويات، وسيادة القانون، وأهمية معالجة المسائل العامة في العولمة والتجارة والاستثمار والمالية والتكنولوجيا، من بين أمور أخرى.

٢٧ - وركزت المناقشات على الصعيد الإقليمي على إيجاد حلول للشواغل الإنمائية التي لها آثار عبر الحدود، وعلى أهمية النهج الإقليمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد الوطني، كان التركيز منصبا على كفالة تناول مسائل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة بوضوح في الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. وأوردت العروض أمثلة على استراتيجيات التصدي للفقر، منها برنامج المنح الأسرية البرازيلي (Bolsa Familia) وخطة ''تخليص البرازيل من الفقر المدقع'' التابعة له (Brasil Miséria Sem)، وسياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في شيلي. وجرى التركيز أيضا على ضمان إيلاء الاهتمام الواجب لتحديات محددة مثل الجوع والتغذية، والأمن الغذائي، والطاقة، والمياه، والتعليم، والتفاوت بين الجنسين، وأوجه الترابط بين هذه التحديات. وسيكون النهج الكلي الذي دعا إليه المجلس محوريا في البحث عن سبل أكثر فعالية للتصدي لمشاكل الفقر والاستدامة، وفي تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

المساواة والشمولية

٢٨ - تكرر موضوعا المساواة والشمولية في الاستعراضات، لا سيما فيما يتعلق بالصحة العامة العالمية؛ والتعليم؛ والعدالة وتمكين المرأة؛ والعمالة. واكتست هذه المواضيع أهمية خاصة

وحظيت باهتمام بالغ في عام ٢٠١٠، عندما أكد الإعلان الوزاري أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأقر الإعلان أيضا بأنه لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ، وشدد على أهمية تنفيذ الاستراتيجيات في ١٩ مجالا مختلفا، منها تعزيز وحماية سبل حصول المرأة بشكل متكافئ على السكن اللائق والملكية والأراضي؛ وتيسير سبل حصولها على التمويلات الصغرى بتكلفة معقولة؛ وكفالة استفادتها من الحماية الاجتماعية. وبالمثل، شدد المجلس في عام ٢٠١٢ على المساواة في الحصول على فرص العمل والتعليم والتدريب للمعوقين والنساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى.

٢٩ - وحدد الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي في عام ٢٠١٠ الصحة باعتبارها الأولوية الإنمائية الرئيسية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وتناولت اجتماعات إقليمية أخرى مسألة المساواة والشمولية في إطار مواضيع الاستعراض الأخرى. وعلى الصعيد الوطني حددت جمهورية مولدوفا الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في خدمات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم؛ وشددت هولندا على ضرورة تعزيز التوازن بين الجنسين في القطاع الخاص والجامعات؛ وأبرزت جمهورية كوريا أهمية قانون المساواة في العمالة والمساعدة على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية في التصدي للتفاوت بين الجنسين في مكان العمل.

العمالة

٣٠ - كانت العمالة ولا تزال من ضمن المسائل الشاملة في الاستعراضات فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتمكين المرأة، والتعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار. غير أن المجلس تناول المسألة بطريقة مباشرة في سياق استعراض عام ٢٠١٢ للقدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق. وأكد الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٢ على الأخص ضرورة إدراج العمالة الكاملة وإيجاد فرص العمل بوصفهما هدفا أساسيا من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي.

٣١ - وفي عام ٢٠١٢، أبرز الاجتماع الإقليمي الأفريقي المعقود في إطار الاستعراض ضرورة تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز النمو الغني بالوظائف. واقترحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء فريق إقليمي رفيع المستوى معني بعمالة الشباب؛ وحددت منطقة آسيا والمحيط الهادئ التحديات الناشئة عن عدم المساواة، والنمو المتسم بضعف العمالة، وأوجه التفاوت بين الجنسين في سوق العمل.

٣٢ - ومن بين الأمثلة المقدمة على الصعيد الوطني أثناء العروض تحديد كينيا البطالة والعمالة الناقصة بوصفهما أصعب وأدْوَم مشكلة يواجهها البلد؛ وإيلاء إكوادور الأولوية للأمن الوظيفي لأفقر الفئات ولتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاطلين عن العمل

وناقصي العمالة؛ وسعي الجزائر إلى إدامة نجاحاتها في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية على الأجل الطويل، عن طريق تنويع مصادر النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

التعليم والصحة والأمن الغذائي والتغذية

٣٣ - يشكل تقليص الفجوات في مجالي التعليم والصحة أمرا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسيظل أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أقر الإعلان الوزاري لعام ٢٠١١ بأن التعليم ضروري للتنمية البشرية والتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي أبرزت الدول الأعضاء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم المتفق عليها دوليا، ونوهت إلى الثغرات. فأشارت دول أفريقيا وأمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثلا إلى ضرورة التصدي لنوعية التعليم، فيما أشارت دول آسيا والمحيط الهادئ إلى التحديات الناشئة عن تأخر الالتحاق بالمدرسة والتوقف عن الدراسة على نحو مبكر والتفاوت بين الجنسين في التعليم بوصفها أولويات إنمائية حاسمة.

٣٤ - وعلى الصعيد الوطني حدد بعض الدول الأعضاء أولويات تعليمية وطنية إضافية. فأشارت بنغلاديش على سبيل المثال إلى ضرورة التصدي لانخفاض معدل الالتحاق بالمدرسة، لا سيما لدى الأطفال المنتمين إلى أسر فقيرة، نتيجة للتقلب وانعدام اليقين في الاقتصاد الكلي. وأكدت ألمانيا دعمها لتعزيز نتائج التعليم عن طريق برامج المساعدة على بناء القدرات في أفريقيا.

٣٥ - وفي الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٩، أقرت الدول الأعضاء بأوجه الترابط بين الصحة والفقر وبأن تحقيق الأهداف المتصلة بالصحة أمر أساسي أيضا في التنمية المستدامة. وشدد النقاش العالمي على الروابط بين الصحة والفقر والتنمية المستدامة، وأبرزت أيضا المحددات الاجتماعية للنتائج الصحية. وشددت الاستعراضات الإقليمية على أهمية التصدي للأمراض غير المعدية ووضع استراتيجيات لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها فيروس نقص المناعة البشرية، وصياغة استراتيجيات لتمويل الرعاية الصحية وتعزيز التثقيف الصحي. وسلطت الصين الضوء على أولويات وطنية إضافية متصلة بالصحة، مشيرة إلى أهمية مكافحة الأمراض المعدية، ونوهت سري لانكا بضرورة تحسين السكن وتوفير الصرف الصحي والمياه.

٣٦ - وأشار المجلس إلى الأمن الغذائي والتغذية بوصفهما أحد أكثر التحديات التي يواجهها العالم إلحاحا. فبينما يؤدي ارتفاع مستويات الدخل ونمو السكان إلى المطالبة بتوفير أطعمة ذات قيمة غذائية أعلى فأعلى، لا يزال تغير المناخ والكوارث الطبيعية يهددان الإنتاج الغذائي. وقد شدد المجلس على ضرورة تخفيف المخاطر المتصلة بالغذاء بالنسبة لأضعف المجتمعات المحلية، بوسائل منها تحسين إدارة الأراضي. وأبرز المجلس أيضا مشاكل ذات صلة

تشمل سوء التغذية عند الأطفال والإنتاجية الزراعية والاستدامة البيئية وهدر الأغذية وتقلب أسعارها في العالم وإمكانية الوصول إلى الأسواق الغذائية على الصعيد الإقليمي.

التوسع الحضري والهياكل الأساسية

٣٧ - تناول الاستعراض أيضا موضوع التوسع الحضري والهياكل الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، شددت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية، بوسائل منها التصدي لأوجه القصور في هياكلها الأساسية. وأكدت من جديد أن تحسين الهياكل الأساسية من العوامل التي تحدد استدامة النمو الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٨، حددت منطقة غرب آسيا تعزيز التوسع الحضري المستدام بوصفه إحدى الأولويات الإنمائية الحاسمة. وكان من ضمن السياسات المقترحة لتعزيز التوسع الحضري المستدام اعتماد أداة مشتركة مراعية للبيئة لتقييم المشاريع الإنشائية الحضرية وتعزيز الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص. وجرى تناول وسائل النقل الحضري والسياسات الفعالة لتيسير العمل عن بعد في سياق الاجتماع الذي يتخلل دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ٢٠١٣. واعتُبرت هذه الأمور وسيلة لتحسين إنتاجية اليد العاملة ومؤشرات الصحة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٣٨ - ومن الأمثلة الواردة في العروض الطوعية الوطنية ما يلي: إبراز جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية للحد من الفقر وتحسين النتائج في مجالي الصحة والتعليم؛ وإعطاء الجزائر الأولوية لتنمية الهياكل الأساسية العامة في استراتيجيتها الإنمائية؛ واعتبار البرازيل الاستثمار والهياكل الأساسية ضمن أولوياتها الإنمائية؛ وتسليط جمهورية تنزانيا المتحدة الضوء على التحديات الناشئة المتعلقة بالفقر في المناطق الحضرية.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٣٩ - تشكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك الثقافة، محركات هامة للتحول الاجتماعي والاقتصادي وعناصر أساسية لإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وفي سياق إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستشكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار ميسرات أساسية للنجاح ووسائل هامة لتمكين الناس. ومن شأن تعزيز فرص استفادة الجميع من العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن يكفل قدرة الحكومات وجميع الجهات المعنية على الوفاء بالتزاماتها إزاء القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٠ - وتتوقف قيمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار على مدى إدماجها في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية للتنمية المستدامة، وترتبط بالسياسات الاقتصادية والصناعية والتعليمية بصفة خاصة. وتدور الأولويات الإنمائية الرئيسية في العالم العربي حول دور التعليم باعتباره الدعامة التي ترتكز عليها فرص الاستفادة الفعلية من العلوم والتكنولوجيا.

٤١ - وخلص الاستعراض الإقليمي الأفريقي في عام ٢٠١٣ إلى أن تعزيز الابتكار في جميع أنحاء أفريقيا سيشكل أنجع وسيلة للتغلب على التحديات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعتمد الانتقال إلى التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على استخدام التكنولوجيات المبتكرة. وستكون العلوم والتكنولوجيا والابتكار أيضا وسيلة فعالة لتحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الاستدامة البيئية

٤٢ - نظرت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس، في نهج مختلفة لاستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وأوجه ترابطها مع الإنتاج والاستهلاك المستدامين والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية. ودعا الاستعراض من جانبه الحكومات والجهات المعنية الأخرى إلى اتخاذ إجراءات فردية وجماعية لتخفيف آثار خطر التدهور البيئي وتغير المناخ على الاقتصاد العالمي، وإلى ضمان تحقيق هدفي القضاء على الفقر والتنمية المستدامة المترابطيْن. وسُلطت الأضواء كذلك على مخاوف ذات صلة فيما يتعلق بفقدان التنوع البيولوجي وآثار الجفاف والتصحر، باعتبارها مسائل تستحق اهتماما بالغا. فعلى سبيل المثال، أثناء العروض الطوعية الوطنية، أوضحت بلجيكا جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وحددت فنلندا كإحدى أولوياتها ضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة؛ وأشارت كازاخستان إلى مخاطر عدم الاستقرار الإيكولوجي التي تواجهها نتيجة لعوامل مثل نفاد الموارد والتصحر.

٤٣ - ومهد المجلس السبيل للاتفاق على أن كفالة تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان تتطلب التكامل المتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بوضع هذه الأهداف في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية، على أن تدعمها في ذلك التزامات إقليمية وعالمية تستند إلى مسؤوليات مشتركة رغم كونها متباينة. ويتمثل التحدي المقبل في كفالة إدماج هذه الأبعاد في الأهداف قيد النظر، إلى جانب المؤشرات المناسبة لرصد تنفيذها.

رابعا – الإطار المؤسسي لتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

ألف – التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن

٤٤ – لقد كان من ضمن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامةِ الاعترافُ بالدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن. وأعطت هذه الولاية زخما جديدا للعمل الذي يضطلع به المجلس فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وكانت الحكومات الوطنية وعدد من الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، تضطلع فعلا ببعض الأعمال لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، غير أن هذه الجهود لم تف بما توخاه جدول أعمال القرن ٢١ المسمى برنامج العمل للتنمية المستدامة، ومن ثم نشأت ضرورة تحديد نهج أقوى.

٤٥ – وتقع المسؤولية عن تنفيذ نتائج المؤتمر على عاتق الدول الأعضاء في المقام الأول. وتتمثل المرحلة الأولى من عملية التكامل في كفالة امتلاك الحكومات الأدوات المناسبة لإدماج التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية. ويستخدم العديد من البلدان النامية فعلا أدوات البرمجة والتشغيل التي تدعم الجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويمكن اعتبارها الخطوة الأولى نحو كفالة التكامل.

٤٦ – وسيكون مدى مراعاة الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية محكا رئيسيا للتكامل على الصعيد الوطني. وتتيح عمليات الاستعراض جيدة التصميم على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي نظاما جيدا لتعبئة الجهود والاستعراض والمساءلة والتبادل الطوعي للدروس المستفادة والممارسات السليمة في إطار تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس، تشكل العروض الطوعية الوطنية منتديات هامة لاستعراض التنفيذ والسياسات.

٤٧ – وفي قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، شددت الدول الأعضاء على أهمية التعاون الإقليمي لغرض تحقيق التكامل. والعديد من التحديات الإنمائية ذات نطاق إقليمي وعابر للحدود، وبالتالي لا يمكن للبلدان أن تتصدى لها على نحو كامل بمفردها.

٤٨ – ويتطلب التخطيط الإقليمي للتنمية المستدامة اتباع نهج متكامل للسياسات ينطوي على مشاركة جميع الجهات المعنية على الصعيد الإقليمي. وتتيح الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للاستعراض فرصة للأطراف الفاعلة الإقليمية للاجتماع ومناقشة التحديات الإنمائية

الإقليمية. ويوفر الطابع التشاركي للاجتماعات منتدى يمكن فيه مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإدماجها في النهج الإنمائية الإقليمية.

٤٩ - وتؤدي اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الإقليمي والكيانات دون الإقليمية دور وساطة بالغ الأهمية في الجمع بين راسمي السياسات الوطنيين من نفس المنطقة لمقارنة تجاربهم الإنمائية. ويمكنهم أيضا إسداء المشورة بشأن السياسات العامة وطرائق التمويل ذات الصلة لإحراز التقدم على الصعيد الوطني نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - ويمكن للمجلس وهيئاته الفرعية، بما فيها اللجان الإقليمية، أن تواصل تطوير هذه النهج الإقليمية وتعزز بذلك دور اللجان الإقليمية بوصفها قنوات مؤسسية للوصل بين المستويات العالمي والإقليمي والوطني. ويمكنها أيضا أن تساعد على تحديد الطرائق العملية لتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متوازن لتشكيل خطة تنمية متينة لما بعد عام ٢٠١٥، تأخذ البعد الإقليمي في الاعتبار. ومن الممكن دمج آليات التنفيذ الإقليمية، المنشأة في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، في الاجتماعات الإقليمية للاستعراض بغية تيسير استعراض التقدم المحرز في تحديد الأولويات وتحقيق التكامل.

٥١ - والمجتمع الدولي مطالَب بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة رغم كونها متباينة. ولذا، لا بد من أن يستمر الاتصال والتبادل ضمن عملية المتابعة والتنفيذ بين المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، يجمعها تنسيق السياسات واتساقها، وتقاسم المعرفة التقنية والخبرة العملية والالتزام السياسي.

٥٢ - وتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر لتمويل التنمية أمر أساسي لنجاح تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد اتضح أن الأزمات المالية والاقتصادية العديدة التي ابتُلي بها الاقتصاد العالمي لها تداعيات خطيرة على جميع الاقتصادات، وبصفة خاصة اقتصادات البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من الموارد الخارجية. ومن ثم، ينبغي أن يكون تمويل التنمية مشمولا بالحوار المتعلق بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٣ - وفي مجال تمويل التنمية، لا بد من تنسيق الجهود لتعزيز متابعة المجالات المواضيعية المنبثقة عن توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، بما فيها مجالات تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية، والمالية، وغير ذلك من مصادر التمويل المبتكرة. ويمكن أن تُعزز تعزيزا كبيرا المساهمةُ التي قدمها المجلس في هذا المجال عن طريق الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس

مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وعن طريق الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية في الجزء الرفيع المستوى.

٥٤ - وتدعو الحاجة إلى ابتكارات مؤسسية واضحة على جميع المستويات لضمان فعالية الاستعراض والرصد، حتى يتسنى تحديد الثغرات وتحديات التنفيذ ومعالجتها باستمرار. وسيكون من الضروري أيضا وضع مجموعة من الأدوات التي توفر توجيهات عملية بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تضطلع جميع الجهات المعنية بالعمل الفعلي المتمثل في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة مع أخذ الحقائق الوطنية والإقليمية المختلفة بعين الاعتبار. وقد بدأ في الجمعية العامة الاستعراض المؤسسي اللازم لكفالة استجابة فعالة.

٥٥ - وتشكل متابعة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتنفيذها جزءا لا يتجزأ من ولايات وبرامج عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمثل التحدي الحالي في إعادة تنظيم وتنشيط منظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاضطلاع بهذا العمل بفعالية.

٥٦ - ولا بد من القيام بمسح لجميع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها المعنية من أجل تحديد الثغرات ومعالجتها. وسيشمل أي عرض عام واسع النطاق، على النحو المذكور أعلاه، الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية فيما يخص التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي. ولا بد كذلك من تعزيز عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وكياناتها الأخرى في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن تحتل تلك المسائل مكانة محورية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

٥٧ - وفي المجال الاجتماعي، يوفر عمل لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة وضع المرأة، على سبيل المثال، أساسا متينا يمكن البناء عليه في تعزيز البعد الاجتماعي. وفي المجال البيئي، يمثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نقطةَ انطلاق جيدة لمواصلة تشكيل البعد البيئي.

٥٨ - وقد كُلفت الجمعية العامة والمجلس بالفعل بتنفيذ مهام محددة في إطار متابعة نتائج المؤتمر، على الرغم من عدم اكتمال هيكلة الترتيب المؤسسي الضروري للقيام بهذه المهمة، من قبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المُعاد هيكلته. وإضافة إلى ذلك، يتعيّن على منظومة الأمم المتحدة حشد الدعم التقني من خلال تعزيز الترابُط بين العلوم والسياسات من أجل تيسير اتساق السياسات المتّبعة في مجال القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

٥٩ - وتشمل التدابير الأخرى المطروحة للنظر تحسين الروابط مع عملية الجمعية العامة المعنية بمتابعة الولايات الواردة في القرار ٢٨٨/٦٦، وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتوزيع مواعيد دورات المجلس طوال السنة من أجل زيادة تركيزه على المسائل وتحسين جدولة أعماله باعتبار الاجتماعات ذات الصلة، مما يؤدي إلى استقطاب مشاركة رفيعة المستوى؛ ووضع تعريف أوضح لآليات أداء المهام المتصلة بالتكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان ذات الأوضاع الخاصة، مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - الرصد والمساءلة

٦٠ - يقوم المجلس أيضا بدور هام في الرصد والمساءلة بغية ضمان الوفاء بالالتزامات. ويُعطى زخم جديد للتنفيذ في الحالات التي يكون فيها دون المستوى المنشود، مما يتيح الربط القوي واللازم بين العمليات التقنية وعمليات رسم السياسات.

العروض الطوعية الوطنية والاستعراضات الطوعية المتبادلة

٦١ - شكّلت العروض الطوعية الوطنية، في السنوات السبع الماضية، أدوات مهمة للمساءلة في مجال متابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذا الأساس، يمكن أن يكون للعروض دور هام في استعراض ومتابعة قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ وجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٢ - وعلى الرغم من هذه المساهمات الإيجابية، فقد قُدمت اقتراحات بضرورة زيادة تحسين البيانات. فعلى سبيل المثال، توجد شواغل مستمرة إزاء ضرورة بذل المزيد من الجهود لتدوين الدروس المستفادة والممارسات السليمة المستمدة من العملية. ولا توجد في الواقع أية آلية واضحة للمتابعة فيما يخص نتائج العروض. وقد يلزم اعتماد حوافز ملائمة للمشاركة من أجل تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على التطوع. وطُرحت اقتراحات مفادها أن مشاركة جميع الدول الأعضاء من شأنها أن تمنح الاستعراضات مصداقية أكبر.

٦٣ - ومن الممكن سد هذه الثغرات بتحويل العروض إلى استعراضات طوعية متبادلة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/67/736-E/2013/7). وفي حين ستظل الاستعراضات طوعية، فإن الاستعراضات المتبادلة ستعتمد نهجا أكثر دقة، بما في ذلك وضع إطار تحليلي وإبلاغي موحد؛ وإنشاء آليات للمتابعة والرد على التقارير؛ وإدراج البيانات الإحصائية الوطنية المتاحة؛ وإدراج نُهج تشاركية متجددة في العملية. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حاليا في هذا الصدد بتنفيذ مشروع مموَّل من حساب التنمية يدعم مشاركة الدول الأعضاء في العروض، وبإدراج آليات للاستعراض وتعزيز إدماج توصيات المجلس المتعلقة بالسياسات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦٤ - ولم تظهر بعدُ آلية عالمية كاملة للمساءلة المتبادلة تعم عضويتها دول العالم ويشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون. ويمكن للمبادرات العالمية والإقليمية أن تؤدي دورا داعما في تشجيع النقاش بين الشركاء الإنمائيين، فضلا عن تشجيع تبادل الخبرات وبناء قدرات البلدان المستفيدة من البرامج وأصحاب المصلحة الآخرين.

منتدى التعاون الإنمائي

٦٥ - مثّل إنشاء منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين، عملا بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بوصفه مهمة جديدة رئيسية من مهام المجلس، خطوة هامة في تعزيز المساءلة المتبادلة. وقد وفّر المنتدى، خلال سنواته الخمس الأولى، منبراً فعالا وشاملا لأصحاب المصلحة المتعددين كان له تأثير كبير على التعاون الإنمائي العالمي وعلى المناقشات المتعلقة بالمساءلة المتبادلة. واضطلع بدور رئيسي في تشجيع الحوار وتبادل المعارف، سواء عن طريق عمله التحليلي، أو عن طريق عقد اجتماعات عالمية وإقليمية لأفرقة الخبراء بشأن المساءلة المتبادلة.

٦٦ - وأظهرت دراستان استقصائيتان واسعتا النطاق أجراهما كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٠٥ بلدان في إطار التحضير لدورتَي المنتدى المعقودتين في عامَي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، أن النظم الوطنية للمساءلة المتبادلة لا تزال تتطلب مجهودا كبيرا لتعزيزها. وقلما تكون الركائز الرئيسية للمساءلة الوطنية المتبادلة موجودة. وقد أحرز ٢٦ بلدا حتى الآن بعض التقدم في مجال المساءلة المتبادلة على الصعيد الوطني، ولدى ٢٠ بلداً مبادرات يجري تنفيذها لتحسين نوعية المساءلة المتبادلة لديها. إلا أنه لم تضع سوى ثلاثة بلدان نامية سياسات متعلقة بالمعونة مع فرادى الشركاء الإنمائيين يجري

رصد أهدافها بصورة منتظمة. كما اعتُبر ضعف القيادة السياسية والقيود المتعلقة بالقدرات عقبتين رئيسيتين في سبيل تعزيز المساءلة المتبادلة.

٦٧ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن بإمكان المنتدى أن يواصل توسيع دوره كمحرك لتحقيق قدر أكبر من المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي في مجال التعاون الإنمائي من خلال تعزيز المساءلة المتبادلة كمبدأ رئيسي من مبادئ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف تحسين عملية الإبلاغ فيما يتعلق بالالتزامات المتفق عليها، ومواءمة التعاون الإنمائي مع التحديات الناشئة (انظر A/67/736، الفقرة ٢٦).

٦٨ - وينبغي دعم خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ بآليات قوية للمساءلة المتبادلة على جميع المستويات. فعلى المستوى العالمي، يمكن لهذه الآلية أن تكون أداة هامة لتعميم النتائج والدروس المستفادة من التقييمات العالمية للجهود الرامية إلى تعزيز نظم المساءلة على الصعيد الوطني بحيث يطلع عليها جمهور أوسع. كما أن ظهور عناصر فاعلة وشبكات غير رسمية جديدة قد جعل مسألة وضع أطر متوازنة وشاملة للرصد والمساءلة، يمكن أن يعمل ضمنها الشركاء الإنمائيون على قدم المساواة، أمرا أكثر إلحاحا. وينبغي للبرلمانات وللإدارات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والنقابات العمالية والقطاع الخاص جميعا أن تضطلع بدور قوي في هذا الصدد.

٦٩ - ويحتل المنتدى، بسبب نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتبعه، وضعا يؤهله بصفة خاصة للاضطلاع بمهامَّ آليةٍ شاملة ومتوازنة للمساءلة المتبادلة. وتشمل الأعمال التحضيرية للمنتدى حلقات دراسية قُطرية رفيعة المستوى تركز على المسائل الإنمائية الرئيسية بهدف تعزيز حوار مفتوح وواع وصريح فيما بين الجهات الإنمائية الفاعلة وطرح أفكار بشأن الإجراءات المستقبلية. ويمكن للمنتدى أن يوفر أيضا فرصة للقيام على نحو منهجي باستخلاص الدروس المستفادة من التقييمات الأخرى على الصُعد العالمي والإقليمي والقطري.

جيم - التنسيق والاتساق

٧٠ - تشكّل الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها اللجان الفنية واللجان الإقليمية وهيئات الخبراء، المستودعاتِ الفنية والمعرفية لنظام المجلس الأوسع، وقد كُلفت بتنفيذ مهام محددة ذات صلة بمتابعة وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كثير من الحالات، تكون ولاياتها أشملَ وأوسعَ نطاقا من مجرد معالجة أهداف إنمائية محددة. وثمة إدراك جلي، في سياق المناقشات الجارية المتعلقة باستجابة منظومة الأمم المتحدة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأهمية هذه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ولأهمية الدعم التقني الذي

تقدمه إلى المجلس، كل في مجال اختصاصها. وستكون لرصيدها التقني والمعرفي أيضا أهمية حاسمة في مساعدة المجلس على التصدي للأزمات والطوارئ.

٧١ - وينبغي الاستفادة من هيئات المجلس الفرعية بطرق جديدة للتصدي للتحديات والمسائل الجديدة في مجال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك في السنوات الأخيرة عمل المجلس مع لجنة وضع المرأة، بشأن تمكين المرأة؛ ومع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ومع لجنة المخدرات، بشأن تأثير الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات على التنمية. وتسهم هذه الالتزامات في صوغ قواعد ومعايير هامة وتقدم توجيهات حاسمة في مجال السياسات، استجابةً لتحليل الاتجاهات الجديدة وأثرها على التنمية.

٧٢ - وقد تلقّى المجلس أيضا مشورة قيّمة من لجنة السياسات الإنمائية ومن اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في إطار التحضير لدوراته السنوية. ودعمت اللجان الإقليمية ولايات المجلس بشكل أساسي من خلال التركيز على الأبعاد الإقليمية للتحديات الإنمائية. غير أنها شاركت أيضا في حلقات عمل وطنية عُقدت في إطار التحضير للعروض الطوعية الوطنية، وشاركت في التخطيط الفني واللوجستي للمشاورات الإقليمية، وقدمت إسهامات في تقارير الأمين العام المقدمة للاستعراض الوزاري السنوي وللمناقشة المواضيعية.

٧٣ - وقد أُعيدَ التأكيد، في المناقشات الجارية المتعلقة باستعراض قرار الجمعية العامة ١٦/٦١، على دور أجهزة المجلس الفرعية. وتتطلب الولايات الجديدة التي أوكلت إلى المجلس تعديل استجاباته الفنية واستجابات خبرائه التقنيين من أجل طرح الأفكار والسياسات اللازمة لتذليل العقبات التي تُصادَف أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويستند التنسيق والتكامل فيما بين مختلف جوانب الشواغل الإنمائية إلى تقليد عريق، وهو تقليد يجب تفعيله وكفالة تركيزه بدرجة أكبر على الأولويات الإنمائية الرئيسية.

٧٤ - ومن أجل تحسين الاتساق، ينبغي أن يسترشد المجلس وهيئاته الفرعية في أعماله برؤيةٍ وبجدولِ أعمال موحدَين يكون لهما تسلسل إداري أوضح. وسيؤدي اختيار موضوع رئيسي في كل عام لعمل المجلس وهيئاته الفرعية إلى زيادة الاتساق، في حين ينبغي أن يشارك المجلس أيضا في حوار أكثر موضوعية بشأن التقارير والتوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية، بما في ذلك اللجان الفنية، من أجل تعزيز المشاركة في كلا الاتجاهين. وتدعو الحاجة كذلك إلى تعزيز الاجتماعات الدورية التي تُعقد بين مكتب المجلس وبين هيئاته الفرعية والاستفادة منها لجعل برامج العمل مكملة وداعمة لبعضها.

٧٥ - وينبغي أيضا إجراء استعراض للتنسيق والتوجيه اللذين يتم توفيرهما من خلال عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحسين الروابط التنفيذية والمعيارية والبرنامجية، فضلا عن الروابط القائمة على الصُعُد الوطني الإقليمي والعالمي.

٧٦ - وسيلزم أيضا إجراء استعراض دقيق لتحديد مدى امتلاك أمانة للمجلس للموارد الكافية لدعم مهام التنسيق والاتساق المعززة المذكورة أعلاه.

دال - الطوارئ والأزمات الإنسانية

٧٧ - ستظل معالجة المسائل الخاصة المتصلة بالمساعدة الاقتصادية والإنسانية والمساعدات الغوثية في حالات الكوارث تحتل مكان الصدارة ضمن أولويات المجتمع الدولي.

٧٨ - ولطالما استلزم تعقيد القضايا وضرورة اتخاذ إجراءات فورية تستند إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة، استجاباتٍ متناسقة ومتسقة. وتسهم أنشطة بناء القدرة على مواجهة الكوارث، من قبيل الحد من مخاطر الكوارث، والإنذار المبكر، ورصد المخاطر، والتأهب للكوارث، والإنعاش المبكر، في حماية المكتسبات الإنمائية عن طريق التخفيف من الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان.

٧٩ - وفي حين أحرز العديد من البلدان تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لما ورد في تقرير البنك الدولي المعنون تقرير التنمية في العالم، ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية، لم يحقق أي بلد من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من حالة الهشاشة والمتضررة من النزاعات أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون الغالبية العظمى من فقراء العالم في بلدان متضررة من العنف المزمن والاضطرابات السياسية، حيث سيتركزون في أفريقيا بكثافة. ويكتسي تعزيز الاتساق والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أهمية كبيرة في هذ الصدد. كما يكتسي هذا النهج أهمية حاسمة ومتزايدة لأن الإخفاق في الحد من مخاطر الأزمات ودرئها يمكن أن يقوض جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - وتتيح مناقشات المجلس المتعلقة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية التواصلَ والتعاون فيما بين الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، ناقش الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية ضرورة وأهمية بناء القدرات على التكيف في منطقة الساحل، وأبرز الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات وتعزيز القدرة على التكيف، إلى جانب الاستجابة الإنسانية الفورية. واقترح أيضا سبلا كفيلة بتحسين تنسيق الأعمال

الإنسانية والإنمائية. وعكست المناقشة زيادة تركيز الجهات الفاعلة الإنسانية على إدارة أخطار الكوارث والحد منها على نحو استباقي، كبديل فعال وميسور التكلفة للاستجابات التقليدية للكوارث الطبيعية. وتم أيضا التركيز على ضرورة تشجيع تبادل البيانات بهدف اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة تكون أكثر فعالية.

٨١ - ويمكن تحسين قدرة المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل على الاستجابة بسرعة للطوارئ والأزمات الإنسانية على الصعيد العالمي. وتدعو الحجة إلى أن يتمكن المجلس من حشد دعم جميع الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة بسرعة، والاستعانة بالموارد التحليلية والموارد الأخرى اللازمة لاتخاذ قرارات سريعة والعمل بفعالية في مواجهة حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية تلك. ومن المهم بنفس القدر إدراج تقييمات المخاطر والقدرة على توقع الأزمات كجزء من هذه العملية، بحيث يمكن توطيد وتعزيز مكتسبات التنمية في أعقاب الأزمات.

خامسا - إشراك الشركاء

٨٢ - عقد المجتمع الدولي العزم في إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، على منح فرص أكبر وإنشاء شراكات قوية مع الجهات الفاعلة الخارجية للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها. وقد تكرر من ذلك الحين التعهد بهذا الالتزام بالشراكة في كل قمة من القمم الرئيسية للأمم المتحدة.

٨٣ - وأفضل طريقة لتنفيذ جميع الولايات والأهداف التي حددتها الأمم المتحدة هي الاستفادة من شراكات حافزة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية. وتُمثل إقامة الشراكات إحدى الوسائل الرئيسية التي تمكّن من مواجهة التحديات العالمية الرئيسية والقيام بدور طليعي في إحداث التغيير. ويمكن أن يكون لهذه الشراكات تأثير محفِّز على كامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة، بدءا بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وانتهاءً بالسلام والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان.

٨٤ - وتحقيقا لهذا الغرض شرع الأمين العام في عام ٢٠١٢ في مبادرة للشراكات ستُنفَّذ من خلال مرفق لشراكات الأمم المتحدة مقترَح إنشاؤه. وستتمثل المهمة الرئيسية لتلك الآلية في الوقوف على إمكانات إقامة الشراكات لدعم التنفيذ الكامل لولايات الأمم المتحدة وأهدافها وقيمها.

٨٥ - وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٢٣، المعنون ''نحو إقامة شراكات عالمية''، على جانبين من جوانب الشراكات التي تقيمها منظومة الأمم المتحدة يتطلبان التعزيز. ويتعلق الجانب الأول منها بالعلاقات الطوعية بين أطراف عدة، حكومية وغير حكومية على السواء، يتفق فيها المشاركون جميعا على العمل معا لتحقيق الأغراض المشتركة، مثل الأغراض التي حددتها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. أما الجانب الثاني فيتعلق بمواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد سُبل مبتكرة وإضافية لتحقيق أثر دائم عن طريق تحديد وتكرار نماذج الشراكة الناجحة والسعي إلى تحقيق أشكال جديدة من التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على السواء. ويمكن أن تشمل تلك الجهات منظمات إقليمية ودون إقليمية ضمت قواها لمعالجة مسائل معينة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي.

٨٦ - وبصورة مطردة غدت الشراكات مع القطاع الخاص ومع المؤسسات الخيرية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية جزءا لا يتجزأ من عمل العديد من مؤسسات الأمم المتحدة. وهذه الشراكات لا تكمِّل فحسب جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهدافها، ولكنها تسهم أيضا في تجديد المنظومة عن طريق استحداث أساليب عمل جديدة. وفي حين لا يمكن أن تحل هذه الشراكات محل المسؤوليات والالتزامات الحكومية، فهي ذات أهمية أساسية في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٧ - وقد دعمت علاقات الشراكة التي أقيمت حتى الآن الأعمال الجارية المتعلقة بالتحضير للاستعراضات الوزارية السنوية على أساس المواضيع التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ويمكن زيادة تعزيز ذلك الدعم من خلال إجراء دراسة مفصلة للكيفية التي يمكن بها للشراكات أن تتمحور حول مجالات مواضيعية واضحة وأن تسهم في الحد من الفقر والتنمية المستدامة.

٨٨ - وقد أظهر المجلس قدرته على الجمع بين أصحاب المصلحة وبلورة أفكار الشراكات. ويمثل منتدى الشراكات ومنتدى الشباب مثالَين جيدين على ما تنطوي عليه الشراكات من إمكانات. وأبرزت المناقشات التي أجريت في عام ٢٠١٣ بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكارات وبشأن الأعمال الخيرية الحاجة إلى إثراء الحوار الحكومي الدولي بأفكار جديدة من جميع أصحاب المصلحة. ومن الضروري الآن إيجاد السبل الكفيلة باستخدام ثروة الأفكار والمعارف والحلول التي نوقشت استخداما فعالا في إثراء البرامج والنواتج الإنمائية.

٨٩ - ويشغل المجلس موقعا فريدا يمكّنه من توفير الفرص لإجراء مناقشة منهجية واستراتيجية متعمقة للمبادرات المشتركة فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية. وتكتسب هذه المناقشة أهمية بالغة في ضوء الفهم الجليّ بأن العمل على تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يمكن أن ينجح من دون المشاركة النشطة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة.

سادسا - استنتاجات

٩٠ - كانت المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية، مفيدة للغاية في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التحديات الإنمائية الرئيسية. وتدعو الحاجة إلى تعزيز دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسَّقَين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٩١ - وينبغي في هذا الصدد أن تتبع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مسارات أكثر شمولا واستدامة. ومن المفيد وضع خطة تنمية عالمية متماسكة واحدة لما بعد عام ٢٠١٥، تكون التنمية المستدامة في صلبها، ومجموعة واحدة من الأهداف تشمل جميع الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة، استنادا إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وسيكون للمساءلة والمسؤوليات المتبادلة والفهم الواضح للقدرات المختلفة في الاستجابة لهذا الإطار الجديد دور أساسي في إنجاح تنفيذه.

٩٢ - وقد قدم المجلس إسهامات جوهرية في استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الدولية وحدد عددا من الأولويات الإنمائية. وتم التطرق خلال هذا العمل إلى العديد من المواضيع الإنمائية المتكررة ودراستها دراسة تفصيلية، بما في ذلك مواضيع متعلقة بالمجالات التالية: القضاء على الفقر والجوع؛ والتنمية المستدامة؛ والتفاوت والحرمان؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتوفير العمل والعمالة اللائقَين؛ والتعليم؛ والصحة والأمن الغذائي والتغذية؛ والهياكل الأساسية والتوسع الحضري؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والاستدامة البيئية. وينبغي استثمار ثروة الأفكار والمعرفة والدروس المستفادة، فضلا عن الحلول الموصى بها في المناقشات، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٣ - وسيكون دور المجلس وهيئاته الفرعية في تحقيق التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي المتابعة المنسقة والمتكاملة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية دورا حاسما في تيسير اتساق وتنسيق سياسات التنمية المستدامة. وينبغي أن

يتمثل الهدف من المقترحات التي تجري مناقشتها حاليا في إطار استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ في وضع برنامج عمل أكثر تنسيقا واتساقا، يركز على المسائل ويُسفر عن زيادة تعزيز فعالية المجلس ومساهماته في النهوض بالتنمية.

٩٤ - وقد أدى الاستعراض الوزاري السنوي مهام هامة في مجال استعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي. واضطلع منتدى التعاون الإنمائي بدور لا يقل أهمية في تعزيز الحوار والشراكات على الصعيد العالمي بشأن التعاون الإنمائي، وكذلك في استعراض ورصد الالتزامات الإنمائية العالمية. أما معايير فعالية آليات الرصد والمساءلة على الصُعد الوطني الإقليمي والعالمي، فهي آخذة لتوها في الظهور. ومما لا شك فيه أن المهام التي اضطلع بها المجلس منذ عام ٢٠٠٥ تحظى بدعم قوي وتنطوي على إمكانات كبيرة لتنفيذ الولايات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٥ - وقد أظهر العمل الذي أتمه المجلس مع أجهزته الفرعية إمكاناته كمنتدىً رئيسي لتعزيز التنسيق والاتساق فيما بين كامل الأرصدة التقنية والمعرفية لمنظومة الأمم المتحدة وللاستفادة منها، بما في ذلك في سياق التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة أو التي تظهر بسرعة. وينبغي مواصلة تطوير إمكانيات التنسيق والاتساق هذه، واستخدامها بأكملها في تنفيذ ولايات المجلس الجديدة، وكذلك في تنفيذ ومتابعة الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٦ - وللمجلس دور هام في إشراك مجموعة واسعة من الجهات الإنمائية الفاعلة. وقد أسفرت علاقات الشراكة التي أقامها المجلس حتى الآن عن دعم جهوده الجارية في جميع المجالات استنادا إلى المواضيع والأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ويمكن زيادة تعزيز هذه المشاركة من خلال إجراء دراسة مفصلة للكيفية التي يمكن بها للشراكات أن تتمحور حول مجالات مواضيعية واضحة، فتسهمَ بالتالي على نحو أكثر انتظاما في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وقد أثبت عمل كل من منتدى الشراكات ومنتدى الشباب بوضوح إمكانات إسهام الشركاء المتعددين في الأفكار والحلول الإنمائية الجديدة والمبتكرة.